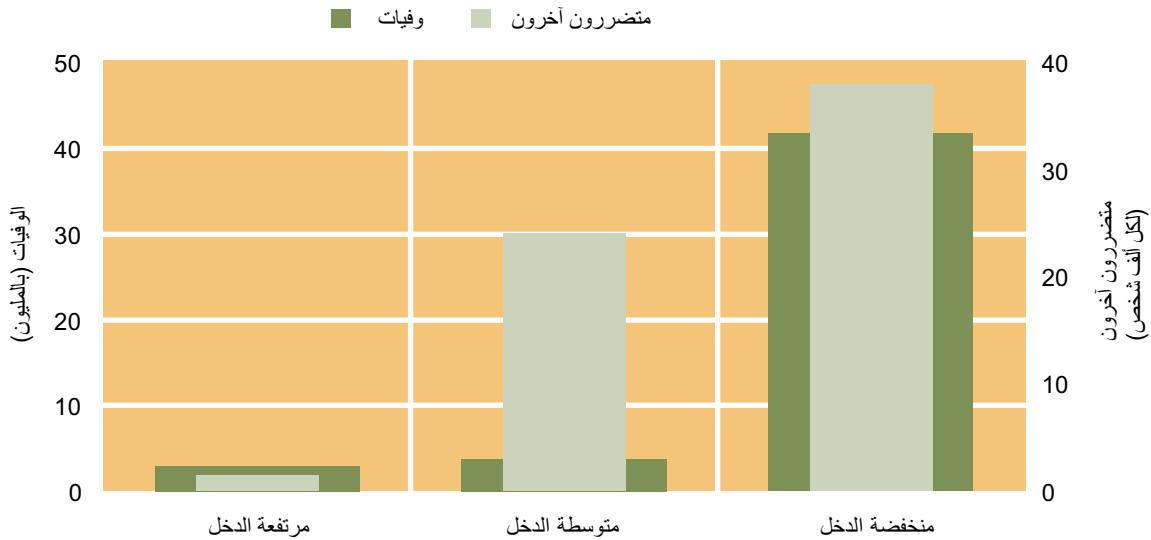


التدابير المناخية والتنمية تضافر الجهود

يوجد الآن توافق قوي في الآراء على أن تغير المناخ يشكل تحدياً ملحا لرفاهية كل البلدان، ولاسيما أفقر البلدان وأشد سكانها فقرا. وحتى إذا نُجحت الجهود الرامية إلى تخفيض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، فلم يعد ممكنا تجنب درجة ما من الاحترار العالمي وتغير المناخ. والآثار المباشرة الرئيسية لتغير المناخ هي زيادة نوبات الجفاف والفيضانات. وزيادة تواتر المستويات القصوى لتدفق الأنهار، وزيادة احتمالات هبوب عواصف مدارية قوية. ومن المرجح أن تكون أفقر البلدان والمجتمعات هي أشد المتضررين بسبب موقعها الجغرافي، وانخفاض الدخل، وضعف قدراتها المؤسسية، وكذلك اعتمادها الكبير على قطاعات شديدة التأثر بالمناخ مثل الزراعة. والبلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية هي أكثر البلدان عرضة للمخاطر المتصلة بحالات القحط والجفاف، والفيضانات والعواصف الساحلية والتغيرات في الإنتاجية الزراعية. وكما يتضح في الشكل أدناه، فإن هذه البلدان تتحمل العبء الأكبر في الكوارث المتصلة بالطبيعة.

محصلة الكوارث المتصلة بالمناخ (1960-2006)



المصدر: مركز بحوث انتشار الأوبئة بسبب الكوارث، جامعة لوفان الكاثوليكية، www.emdat.eb تشمل الكوارث الفيضانات ونوبات الجفاف والانهدامات الأرضية والارتفاع أو الانخفاض الشديد في درجات الحرارة، والعواصف، وارتفاع الأمواج/حدة العواصف، وحرائق الغابات. والبلدان المنخفضة الدخل هي تلك التي بلغ فيها متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 905 دولارات أو أقل في عام 2006، والبلدان المتوسطة الدخل هي تلك التي بلغ فيها هذا المتوسط أكثر من 905 دولارات وأقل من 11116 دولارا.

ولذلك فإن أهمية التكيف مع مخاطر المناخ وتغيره تزايدت في البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية. ويتضح هذا مع جهود التكيف مع الآثار الجارية والمحتملة لتغير المناخ. وأهم تحديات المناخ التي تواجه البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية هي بناء القدرات على التكيف مع التقلبات المتزايدة للمناخ.

وسيتعين على مختلف البلدان أن تضع مخاطر المناخ في الاعتبار عند تخطيط التنمية وأن تدرس شتى إجراءات التدخل التي ستزيد قدرتها على التكيف مع تغير المناخ. وقد يعمل التركيز الأساسي للمؤسسة الدولية للتنمية على النمو وخفض عدد الفقراء على زيادة المرونة في التعامل مع تقلبات المناخ في البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي من خلال مساعدتها على تنويع اقتصادياتها.

وبالنظر إلى مواطن قوة المؤسسة الدولية للتنمية في مساندة البلدان مساندة مباشرة -من خلال أدواتها الإقراضية وغير الإقراضية، ومنظورها المتعدد القطاعات، ودورها كقاعدة لتقديم المعونات من جانب كل المانحين- فإنها في وضع فريد لمساعدة البلدان الأكثر عرضة للخطر من جراء تغير المناخ في التصدي لهذه المخاطر في استراتيجياتها الإيمانية عن طريق الحصول على تمويل إضافي جديد للأنشطة المناخية واستخدامه بأقصى درجة من الفعالية.



مساهمات المؤسسة الدولية للتنمية

وضع التكيف مع مخاطر المناخ في الاعتبار عند تخطيط التنمية

ويهدف مشروع كيريباتي للتكيف والمشروع الإقليمي للكاريبي بشأن إجراءات التكيف في المناطق الساحلية للدومينيكان وسانت لوشيا وجرينادين (الذي يموله صندوق البيئة العالمية والبنك الدولي) إلى تحديد قضايا التنمية المتصلة بتغير المناخ وتصميم حلول للتكيف فعالة من حيث مردود التكلفة. ويتركز برنامج المعونات الفنية لمُدغشقر بشأن التكيف وإدارة المخاطر (انظر الإطار) على تحسين أدوات تقييم المخاطر وجميع المعلومات.

ويساهم عدد كبير من المشروعات في زيادة القدرة على التكيف، على سبيل المثال عن طريق تعزيز القدرة على تخزين المياه (استثمارات البنية التحتية للمياه) أو تحسين قدرات الفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية (من خلال مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية). وهذه المشروعات والبرامج، مع أنها ليست بالضرورة مصممة خصيصاً لمعالجة تغير المناخ، تقدم خبرات يمكن توسيع نطاقها لتقوية أنشطة المؤسسة الدولية للتنمية بشأن التكيف مع تغير المناخ. هذا إذا أتيحت موارد إضافية.

بدأت البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بناء قاعدة مهمة للمعارف والخبرات في التكيف مع تغير المناخ من خلال خطط العمل الوطنية للتكيف التي يساندها صندوق البيئة العالمية وكذلك وثائق استراتيجيات خفض عدد الفقراء. وتساعد الأنشطة التحليلية للمؤسسة أيضاً على بناء المعارف بشأن التكيف.

ويظهر عدد متزايد من المشروعات إدراكاً صريحاً وواضحاً بالتحديات التي يشكلها تغير المناخ ويتصدى لهذه القضية بمكونات محددة للتأقلم. ويهدف برنامج إدارة موارد الأراضي القاحلة في كينيا، الذي يشارك في تمويله الصندوق الخاص لتغير المناخ التابع لإدارة صندوق البيئة العالمية، إلى تحسين استخدام المعلومات بشأن تقلب المناخ والاتجاهات المناخية على المدى الطويل، وذلك بغرض الرفع من درجة استدامة سبل كسب العيش في المناطق الريفية.

التكيف وإدارة المخاطر في مدغشقر

تعرض مدغشقر لمجموعة مختلفة من المخاطر الطبيعية، منها الأعاصير الموسمية، والفيضانات ونوبات القحط والجفاف، التي تترك أثراً حاداً على الاقتصاد الوطني والتنمية الريفية والمالية العامة. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الآثار المتصلة بالمناخ من جراء تغير المناخ.

وبدأ البنك الدولي تقديم المعونات الفنية بشأن التكيف وإدارة المخاطر في أكتوبر/تشرين الأول عام 2006 بالتركيز على بناء القدرات الوطنية والصلات بين التكيف وإدارة المخاطر. وينظر إلى تحسين إدارة المخاطر الطبيعية للمناخ على أنه أفضل استراتيجية. مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه تغيرات المناخ الطويلة المدى. وتشمل المجالات التي يعالجها البرنامج ما يلي:

- تحديد الأنماط الجوية على المدى الطويل للمناطق الاثنتين والعشرين لمدغشقر، والتوقعات على الأجل الطويل لتغير المناخ. وذلك إلى جانب وضع خرائط للتاريخية والمستقبلية لتغير المناخ لكل منطقة من المناطق. لتغطي الفترات 1960-2005 و 2000-2100.
- رسم خرائط تحدد اتجاهات الأعاصير على مدى 200 عام لتقييم احتمالات هبوب زوايع لها قوة الأعاصير من جراء تغير المناخ.
- دراسة التحولات في مناطق زراعة الأرز بسبب تغير المناخ باستخدام نماذج زراعية مناخية

ويقدم هذا البرنامج، من خلال تقييم وتحليل للمخاطر أكثر انتظاماً، معلومات عن النماذج والمخاطر المناخية من أجل مساندة الأنشطة الجارية لإدارة المخاطر ونقل المخاطر والتكيف مع تغير المناخ.

المائة قبل حوالي عشر سنوات مضت، تم تركيب 109 ميجاوات من طاقة توليد الكهرباء أو ما يعادل أربعة في المائة من إجمالي طاقة التوليد في هذا البلد. وساهم هذا أيضاً في تخفيض الانبعاثات المسببة للتلوث بما يعادل 221 ألف طن متري من الكربون كل عام.

وفي صربيا، تركزت استثمارات المؤسسة الدولية للتنمية على إحلال محطة جديدة تعمل بالغاز محل الغلايات التي تفتقر إلى الكفاءة وتعمل بالفحم الحجري والزيوت الثقيل في أكبر مجمع مستشفيات في البلاد. وتذهب التقديرات إلى أنه نتيجة لذلك، فإن الانبعاثات السنوية لأكسيد الكبريت ستخفض من 780 طناً إلى نحو 20 طناً، وأكسيد النتروجين من حوالي 100 طن إلى حوالي 40 طناً والرماد من حوالي 130 طناً إلى صفر. ودخلت المحطة الجديدة حيز التشغيل في سنة 2007-2008، وتظهر النتائج الأولية حدوث انخفاض كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، وثاني أكسيد الكربون والسخام، وإلى جانب ذلك، فإن الاستثمارات الجارية في مجال كفاءة استخدام الطاقة في المدارس والمستشفيات في أنحاء صربيا قد ساهمت في تحقيق وفر في استهلاك الطاقة تتراوح نسبته بين 44 و 48 في المائة.

ويجري تعزيز خبرات المؤسسة الدولية للتنمية ومعارفها في مساندة مشروعات التنمية وما لها من منافع مشتركة على مستوى التخفيف من آثار تغير المناخ، ولا سيما في مجالات الحصول على الطاقة النظيفة.

وقد تتيح بعض برامج التنمية مثل توسيع إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة (بما في ذلك من خلال مشروعات إقليمية) وكذلك تمويل الإدارة المحسنة للأراضي وبرامج إدارة الغابات فرصاً حقيقية تعم فيها المنافع الجميع من حيث مساندة التنمية الجيدة والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري في العالم. وفي قطاع الطاقة، تقدم المؤسسة الدولية للتنمية خدمات مالية وفنية استشارية لمختلف أنواع مشروعات التنمية التي لها منافع مشتركة فيما يتصل بالتخفيف، بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، ومشروعات كبيرة للطاقة المائية.

وفي سرّي لانكا، فإن المساندة القانونية والتنظيمية والمالية للسياسات من البنك الدولي، مع المساندة المقدمة من صندوق البيئة العالمية، ساعدت على النهوض بمحطات الطاقة المائية الصغيرة في مناطق السكان الأصليين. ومنذ أول مشروع صغير للطاقة

نظيفة ومعمرة ومنخفضة التكلفة وعالية الجودة يمكنها الوفاء بمتطلبات الأسر المنخفضة الدخل.

محفظة متنامية لمشروعات منخفضة الانبعاثات الكربونية

تنمو محفظة المؤسسة الدولية للتنمية لمشروعات الطاقة المنخفضة الانبعاثات الكربونية نموًا مطردًا. وإن كان مع تفاوت شديد من سنة إلى أخرى في إجمالي الارتباطات الأمر الذي يوضح «ضخامة حجم» مشروعات الطاقة.

بالنظر إلى تدني مستويات حصولها على مصادر الطاقة الحديثة، تتاح للبلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية فرصة القفز إلى اقتناء تقنيات أنظف وفي غضون ذلك الحصول على منافع إضافية من انخفاض تكاليف الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها. ولكن نجاح القفزات الواسعة يعتمد على تنفيذ تحسينات في القدرات المؤسسية للبلدان لاكتساب مثل هذه التقنيات واستخدامها استخدامًا جيدًا. وعلى تمويل إضافي للأنشطة المناخية لتغطية الزيادة في التكاليف.

تقييم الاحتياجات.

أبرز تقرير المؤسسة الدولية للتنمية وتغير المناخ (2007) أن أشد البلدان فقرًا هي أكثرها عرضة لآثار تغير المناخ وأن كثيرًا من هذه البلدان يجب عليها أن

وتقوم المؤسسة الدولية للتنمية بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، بتشجيع البلدان التي لديها إطار عمل قوي للسياسات القطاعية على تبني مناهج متعددة السنوات تشمل القطاع كله للعمل من أجل الوصول إلى الطاقة وذلك بمساعدة من مانحين متعددين. والنهج القطاعي الشامل هو محاولة للانتقال من المشاركة الجزئية مشروعًا مشروعًا إلى مشاركة يصممها كل شريك من شركاء التنمية إلى مشاركة يقودها البلد المعني وتحشد المانحين حول إطار عمل متناغم وواقعي يراعي الأولويات الوطنية. ويتمثل التحدي المهم في ضمان أن يضع شركاء التنمية برامجهم وفق نواجٍ البرامج المستهدفة التي يتم الاتفاق عليها مع الحكومة المعنية.

ويعمل البنك حاليًا مع حكومتي رواندا والسنغال لإتمام نهج قطاعية شاملة بحلول عام 2009، ويساند أيضا بنشاط مؤسسات تمويل دولية أخرى وشركاء التنمية في بلدين اثنين آخرين على الأقل من بلدان المنطقة. والهدف من ذلك هو أن التنفيذ الناجح لهذه النهج للمرة الأولى سيؤدي إلى تبنيتها في بلدان أخرى في السنوات التالية.

وأطلقت مبادرة إضاءة أفريقيا المتعددة المانحين والموجهة إلى القطاع الخاص لتعزيز وتسهيل حصول ملايين الأسر الأفريقية على إضاءة تتسم ببسر التكلفة والكفاءة. ومنذ تدشينه في سبتمبر/أيلول عام 2007، سار البرنامج بخطى حثيثة مع مؤشرات على تسارع وتيرة الأنشطة في ابتكار تقنيات إضاءة

مشروعات الطاقة المنخفضة الانبعاثات الكربونية التي تساندها المؤسسة الدولية للتنمية (إما في ذلك صندوق البيئة العالمية)، السنوات المالية 2005-2007

السنة	مبلغ الارتباطات المنخفضة الانبعاثات الكربونية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الموازنة (مليون دولار أمريكي)	مبلغ ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية (مليون دولار أمريكي)
السنة المالية 2007	176.7	1,404.9	307.3
السنة المالية 2006	289.0	1,074.4	569.4
السنة المالية 2005	645.2	3,068.3	983.4

زيادة إمكانية الوصول إلى سوق الكربون: إطار عمل نيروبي

أنشئ إطار عمل نيروبي في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2006. ليكون آلية لبناء القدرات تشارك فيها عدة وكالات وتتركز على تطوير سوق الكربون في أفريقيا. والوكالات المشاركة في هذا الإطار هي البنك الدولي. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. والبنك الأفريقي للتنمية. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. ويهدف الإطار إلى توسيع مشاركة أفريقيا في سوق الكربون من خلال زيادة مستوى التنسيق والتمويل.

وقد أجرى الشركاء في الإطار مسحا لتحديد جوانب التداخل المحتملة في الأنشطة الحالية والفرص المتاحة لتضافر الجهود. وأجرى البنك الدولي أيضا تقييما على مستوى أفريقيا كلها للمشروعات المحتملة لتخفيف الانبعاثات الكربونية. واتفق الشركاء أيضا على عدد من إجراءات التنسيق من أجل تقاسم أنشطة بناء القدرات وإثرائها.

وقام البنك الدولي تبعا لذلك بتدشين أنشطة جديدة للمشروعات وإعدادها في 16 بلدا ووقع عدة اتفاقات لشراء تخفيضات الانبعاثات. ولاسيما عن طريق صندوق الكربون لتنمية المجتمعات المحلية. ومن المشروعات البارزة في هذا المجال مشروع طاقة حرارة باطن الأرض في كينيا وقدرته 85 ميغاوات.

وتم أيضا تدشين برامج بناء القدرات من خلال مساعدات تمويل خفض الكربون في تسعة بلدان. مع التركيز على التطوير والتعزيز المؤسسي لمحفظة مشروعات آلية التنمية النظيفة.

المصدر: البنك الدولي.

وأبرز التقرير ضرورة أن يضمن المجتمع الدولي توفر هذه الموارد الإضافية.

تدرس اتخاذ إجراءات تدخل فورية تزيد من قدرتها على التكيف مع تغير المناخ.

وقد أدمجت عدة بلدان ومناطق بالفعل تقييمات لمدى التعرض ودرجة التكيف في وثائق استراتيجيات خفض عدد الفقراء وكذلك مقترحات السياسة العملية وخطط التنفيذ الاستراتيجية للتصدي لتغير المناخ.

وعلى الرغم من أن كثيرا من هذا الإجراءات من أجل التكيف ستتحدها فرادى العائلات والشركات استجابة للظروف المتغيرة. فإنه ستكون هناك حاجة إلى معلومات إضافية (مثل التنبؤات الموسمية). وتحسين مرافق البنية التحتية. وتطوير التخطيط حتى تحقق هذه الإجراءات أقصى قدر من الفعالية.

تطور ذكر التكيف أو التخفيف في استراتيجيات مختارة لخفض عدد الفقراء PRSP

النسبة المئوية	التكيف	التخفيف	كلاهما
مؤقت	9	27	0
الوثيقة الأولى لاستراتيجية خفض أعداد الفقراء	46	73	46
الوثيقة الثانية لاستراتيجية خفض عدد الفقراء	73	91	73

ملاحظة: تستند هذه المعلومات إلى بلدان أكملت إعداد استراتيجيات مؤقتة لخفض عدد الفقراء ومجموعتين كاملتين من هذه الاستراتيجيات.

بنغلادش: السياسة المعنية بالكوارث الطبيعية

بالنظر إلى بيئتها الشديدة التعرض للكوارث، تعلمت بنغلادش كيف تعايش أحوال مناخية شديدة التطرف ومتكررة. فالفيضانات والأعاصير تودي بحياة الكثيرين كل عام، وتلحق ضررا شديدا بالمساكن. والسلع الاستهلاكية. والمحاصيل. ومصايد الأسماك. والماشية. غير أن البلاد عكفت على نحو متواصل على تقوية قدراتها لإدارة الكوارث من خلال استراتيجيات خفض عدد الفقراء. ويجري توجيه كميات كبيرة من الموارد العامة إلى أشغال الطوارئ العامة. وتدابير الحماية من الفيضانات. وملاجئ الأعاصير. ويبرز الهبوط النسبي في عدد الوفيات خلال الأزمات مدى تحسن القدرة على إجلاء السكان من مناطق الكوارث وتوفير الملاجئ.

وتبرز عملية إعداد استراتيجية خفض عدد الفقراء في بنغلادش الصلة بين درجة التعرض للكوارث الطبيعية والفقراء. وتشدد على جعل سياسات إدارة الكوارث جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية من أجل تخفيف درجة تعرض الفقراء. وتبرز الاستراتيجية الصلة المباشرة بين الكوارث الطبيعية والفقراء في البلاد وتقتصر برنامجا لإدارة الكوارث باستخدام إمكانيات المجتمعات المحلية وبمشاركتها. ويساعد اعتمادان لمساندة خفض عدد الفقراء بتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية في توسيع التغطية للاستعداد لمواجهة الكوارث وتوفير شبكة أمان لإدارة الكوارث.

وأظهرت استجابة الحكومة في أعقاب إعصار عام 2007 التحسينات الكبيرة التي طرأت على القدرة المؤسسية للتعامل مع حالات الطوارئ، والتي ساعد عليها تبني البرنامج الشامل لإدارة الكوارث في عام 2003. وحققت تحسينات مثل سياسات الحد من تسرب الأغذية إلى غير مستحقيها وتمكين القطاع الخاص من الاستيراد. وهو برنامج فعال أحسن توجيهه لإطعام المجموعات المعرضة للخطر. وبناء ملاجئ الأعاصير. وإنشاء أنظمة الإنذار المبكر. ونشر التجارب في الآونة الأخيرة أيضا إلى أن بنغلادش نجحت على نحو متزايد في توفير المساعدات من خلال المنح النقدية في حالات الطوارئ، التي يتم توزيعها من خلال جهود الحكومة المحلية والمجتمعات المحلية. وتحسنت أيضا قدرة الإدارات المدنية للاستجابة. وثبتت فعالية الحملات الحكومية لتوعية العائلات بشأن احتياطات سلامة الماء والغذاء أثناء الفيضانات والأعاصير.

وقد أصبح عدد من الأدوات التحليلية الجديدة والإرشادات لتقييم وإدارة مخاطر تغير المناخ متاحة من خلال الجهود المبذولة داخل البنك. وهناك الآن أداة مسح وفحص متاحة وتغطي جوانب الزراعة. واستخدام المياه. والتنوع الحيوي. وبعض قضايا البنية الأساسية والمناطق الساحلية. وينظر الآن إلى أداة المسح والفحص باعتبارها جزءا من مجموعة أوسع من الأدوات لمساندة العاملين في مجال التنمية. وتشمل هذه الأدوات مذكرات الإرشاد والتوجيه عن الممارسات الجيدة. والمجموعات المنظمة للتدريب على تغير المناخ. وبرامج القيادة. وهناك الآن طلب هائل على البيانات الأساسية المتصلة بمراقبة المناخ وتوقعاته وسيزيد هذا الطلب مع إتاحة تصورات ونماذج جديدة لتغير المناخ خلال العامين إلى الأعوام الثلاثة القادمة.

في الاستراتيجية الثانية لكمبوديا لخفض عدد الفقراء، يجري مناقشة مسألة تغير المناخ من خلال صلته بإجراءات التدخل القطاعية بموجب برنامج العمل الكمبودي للتكيف مع تغير المناخ. وتبرز استراتيجية بنغلادش لخفض عدد الفقراء ومتابعتها في استراتيجيات هذا البلد وسياساته مدى التعرض للكوارث الطبيعية النابعة عن تغير المناخ (انظر الإطار).

ويجري حاليا تنفيذ نحو 50 نشاطا خليليا واستشاريا للبنك الدولي ذا صلة بالتكيف في البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية. ويقوم البنك، سواء بموارده الذاتية أو بالتعاون مع وكالات أخرى، بإعداد «بوابة» شاملة على الإنترنت لتيسير الوصول الفوري إلى المعلومات والبيانات المتصلة بتغير المناخ.

أمثلة مختارة للأنشطة التحليلية على المستوى القطري أو الإقليمي المتعلقة بقضايا التكيف في البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية

- الدراسات المعنية بالتغلب على الجفاف والمزارع العطشى، والحقول الغارقة، والتي تناولت آثار تغير المناخ على المجتمعات الريفية في الهند، وحفزت فيما بعد على تبني مبادرة أندرا براديش للتكيف مع الجفاف من أجل مساندة إجراءات التكيف من جانب منظمات المجتمع المحلي.
- دراسة التكيف مع تقلب المناخ وتغيره التي خللت آثار التغيرات المتوقعة للمناخ على موارد المياه في نيبال مع تركيز خاص على الزراعة وسبل كسب العيش.
- إدارة المخاطر البيئية في أفريقيا جنوب الصحراء التي تضع تغير المناخ في سياق مخاطر التنمية الأخرى في كينيا وتنزانيا وإثيوبيا، وتقدم في الوقت نفسه مساندة لتحديد إجراءات تخفيف المخاطر وترتيب أولوياتها.
- دراسة التكيف مع تغير المناخ من أجل الزراعة وشبكات مواردها الطبيعية المساندة، وهي دراسة عالمية مع تركيز خاص على أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وتتضمن تحديد ما يلي: التحديات الأساسية للتكيف داخل نظم الزراعة والموارد الطبيعية، وممارسات التكيف الجيدة، وسبل إبلاغ العاملين في مجال التنمية وصانعي السياسة بالإرشادات الفعالة والجيدة التوقيت.
- المناخ الإقليمي، والمياه والزراعة: الآثار على النظم الزراعية البيئية في أفريقيا وتكيف هذه النظم» وهي دراسة لإدارة منطقة أفريقيا في البنك الدولي، تفحص الآثار المادية والاقتصادية لتغير المناخ في 11 بلداً أفريقياً.
- دراسة تغير المناخ والفقر بالمناطق الريفية لأمريكا اللاتينية، التي خللت الآثار الاقتصادية لتغير المناخ على الإنتاجية الزراعية وسبل كسب العيش للفقراء في سبعة من بلدان المنطقة، وتتناول الدراسات أيضاً تقييم إجراءات التكيف التي يتخذها المزارعون.

النتائج المحققة للمناهج المعدلة التي يقودها بلد ما

المنظور المتعدد القطاعات. يؤثر تغير المناخ على قطاعات كثيرة -- الزراعة، والمياه، والطاقة، والبنية الأساسية- وتنشط المؤسسة الدولية للتنمية في كل هذه القطاعات.

الموارد المالية وقوة استقطابها. يتطلب معالجة تغير المناخ موارد مالية إضافية تستطيع المؤسسة استقطابها والمساعدة في استخدامها بفعالية بالغة. إضافة إلى ذلك، فإن اعتمادات المؤسسة تستقطب موارد مالية من مصادر أخرى، من بينها القطاع الخاص، ومن ثم تساعد على تعظيم أثر التنمية.

قاعدة المعرفة والمشورة بشأن السياسات. تتيح الأنشطة الاستشارية والتحليلية في البنك الدولي، بما في ذلك برنامج بحوث متنام بشأن تغير المناخ والطاقة النظيفة، معارف مهمة لمساندة عمليات المؤسسة الدولية للتنمية.

القدرة على الجمع بين مختلف الأطراف، ونطاق الوصول العالمي، والوجود المحلي. ستكون قدرة البنك الدولي على جمع مختلف الأطراف مهمة في

مع أن تغيّر المناخ يعتبر تحدياً عالمياً، إلا أن الأولويات المتعلقة به - بخصوص: التعرّض لمخاطره، وإمكانية خيارات النمو الفعالة التكاليف والمنخفضة الانبعاثات الكربونية، والموازنة بين تخفيف الحدة والتكيف - مختلفة تماماً فيما بين المناطق، وفيما بين البلدان في المنطقة الواحدة. ولذلك سيتم التركيز بصورة رئيسية على وضع برامج معدّلة حسب أوضاع البلدان وأحياناً بلدان متعددة أو مناطق، يتم تحديدها من خلال: استراتيجيات العمل الإقليمية، والحوار القطري، والأنشطة التحليلية، وإجراءات وضع استراتيجيات المساعدة القطريّة. ولذلك فإن إجراءات التدخل المتصلة بالمناخ يجب على أفضل تصور أن تبني على مواطن القوة الرئيسية في «برنامج عمل» المؤسسة الدولية للتنمية، التي تكون حيوية لتنفيذ أنشطة معينة للتصدي لتحدي المناخ بالنظر إلى تأثيراته على البلدان المتعاملة مع المؤسسة.

وتشعر كثير من البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية بقلق من الناحية القانونية أن استخدام موارد المؤسسة في دفع تكلفة إضافية للتنمية من جراء تغير المناخ سيحول الموارد بعيدا عن مسائل التنمية الملحة. ولذلك، فإن التحدي يتمثل في ضمان استخدام موارد المؤسسة في تعزيز مكاسب التنمية الأساسية ومن بينها معالجة «نقص التكيف» مع تقلبات المناخ ومخاطره الحالية وفي الوقت نفسه تعبئة موارد إضافية لمواجهة زيادة التكاليف المتصلة بتغير المناخ العالمي. ولهذا، فإنه من الضروري بناء معارف سريعا بشأن طبيعة عمليات التكيف وتكالييفها المختلفة. وقد بدأ البنك بمساندة من المانحين إعداد دراسة للجوانب الاقتصادية العالمية للتكيف التي ستسد فجوة المعرفة هذه.

تسهيل العمل الجماعي بشأن تغير المناخ، ولاسيما المساندة للبلدان المتعاملة مع المؤسسة من حيث التمويل، والتكنولوجيا والقدرات. وتتعاون المؤسسة تعاوناً وثيقاً مع وكالات التنمية الأخرى في شتى أنحاء المعمورة وتطبق الدروس المستفادة من خبرات البلدان المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير على بيئة البلدان المنخفضة الدخل. ويمكن لموظفي القطاعات في المكاتب المحلية الاستفادة من هذه المعارف العالمية.

السياسات الائتمانية، والبيئية، والاجتماعية القوية. تحرص مجموعة البنك الدولي على أن تكون كافة عمليات الإقراض التي تقوم بها (شاملة العمليات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدته) متسقة مع إجراءات السلامة الائتمانية والبيئية والاجتماعية التي تعتمد عليها المجموعة.

تقديرات التكاليف ومتطلبات الاستثمار من أجل التكيف في البلدان النامية			
الدراسة	تاريخ النشر	التقديرات (مليار دولار أمريكي سنويا)	الأساس
أكاديمية متنوعة	التسعينات فصاعدا	متباينة	عادة ما تكون قطاعية وطويلة الأجل -مثلا نهاية القرن- باستخدام افتراضات مختلفة اختلافا كبيرا
الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية	04/2006	4-8 9-41	الاستثمارات في المساعدات الإنمائية الرسمية "للحماية من المناخ" والتمويل الميسر - الأجل القريب كالمذكور أعلاه ماعدا كل الأنشطة المتصلة بالتكيف في البلدان النامية
دراسة شتيرين	11/2006	1-4 4-37	تعديل تقديرات الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية الذي جرى بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي
الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ	4/2007		لا تقديرات جديدة، لكنها جادل بأن معظم الدراسات تظهر ارتفاع نسبة المنافع إلى التكاليف لإجراءات التكيف
أوكسفام	5/2007	<50 8-33	تعديل تقديرات الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة من أجل التنمية التكاليف (غير السنوية) للأولويات الفورية المماثلة لتلك الواردة في برامج العمل الوطنية المعنية بالتكيف التي تنطبق على كل البلدان النامية
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ UNFCCC	10/2007	28 - 67	احتياجات الاستثمار لأنشطة التكيف 2030 - كلا القطاعين العام والخاص
وثائق جديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية	11/2007	0.6 - 1.9	زيادة موارد IDA للتعويض عن آثار تغير المناخ (6%-10% على أساس دراسة شتيرين)

المصدر: البنك الدولي (2008). الإطار الإستراتيجي للتنمية وتغير المناخ

استشراف المستقبل

تمويل جديد لتغير المناخ.

يتطلب تخفيض أعداد الفقراء داخل واقع جديد من تغير المناخ موارد مالية إضافية.

أعلن إنشاء صندوق جديد للتكيف في مؤتمر الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ الذي عقد في بالي في الآونة الأخيرة. ومن المقرر أن تقوم أمانة صندوق البيئة العالمية على إدارة صندوق التكيف بوصفه ترتيبا خاصا مؤقتا في بادئ الأمر مع دعوة البنك الدولي أن يقوم بدور القيم عليه. وسيأتي تمويل صندوق التكيف بصورة رئيسية من رسم قدره 2 في المائة على العائدات التي تحققها آلية التنمية النظيفة. ويمكن أن يتلقى هذا الصندوق أيضا أموالا من مصادر أخرى. وسيمول الصندوق تنفيذ مشروعات تكيف ملموسة في البلدان النامية. بما فيها الأنشطة الرامية إلى تفادي إزالة الغابات ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر.

وأعلن البنك أيضا عن إقامة برنامج جديد لشراكات كربون الغابات بالتعاون مع عدة شركاء مانحين آخرين في اجتماعات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ في بالي. وسوف يشجع البرنامج البلدان النامية. ومن بينها كثير من البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية على الحد من إزالة الغابات وفي الوقت نفسه تحسين سبل كسب العيش. وسيكون للآثار الإيجابية على مستجمعات المياه منافع في مجال التكيف.

ويعطي البنك الدولي أيضا أولوية لتجريب المساندة لعملية التخطيط الشامل للتكيف في عدد مختار من البلدان المهتمة المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية خلال السنوات القليلة القادمة. تكون فيها مساندة المانحين بموجب البرنامج التجريبي لمرونة التكيف مع المناخ جزءا من صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية والتي تم الموافقة عليها في يوليو/ تموز 2008. وسوف تتاح الموارد اللازمة لمساندة الحكومات في تقييم المخاطر والتخطيط من أجل تنمية فعالة التكاليف تراعي ظروف المناخ؛ ووضع أطر عمل وطنية شاملة. بالبناء على برامج العمل الوطنية وإدماجها في وثائق الإستراتيجيات القطرية لتخفيض أعداد الفقراء وغيرها من عمليات التخطيط الأساسية؛ وتقوية الترتيبات المؤسسية. وسوف تثرى الدروس المستفادة

يفرض تغير المناخ تكاليف إضافية كبيرة على البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية وخاصة على أفقر مواطنيها. وفي عام 2007، خلصت دراسة أجريت بتنسيق من أمانة المعاهدة الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ عن الاحتياجات الاستثمارية لأنشطة التخفيف والتكيف عام 2030 إلى أن احتياجات التكيف ستتراوح من 28 مليار دولار أمريكي إلى 67 مليارا. وتوصلت دراسات أخرى تستخدم مناهج وفرضيات مختلفة اختلافا طفيفا إلى تقديرات ماثلة. غير أن التقديرات غير كاملة ومبدئية. والنقطة الجوهرية هي أن إجراءات التكيف الفعال في البلدان النامية ستطلب مليارات الدولارات من الاستثمارات سنويا على الفور وأن ذلك المبلغ سيزداد سريعا إلى عشرات المليارات على الأقل. الأمر الذي يعني ضمنا أن هناك حاجة إلى تمويل وآليات تحفيز جديدة.

وفي حين أن كل الدراسات أتاحت خطوة أولى نحو معالجة التكيف على مستوى مناسب. فإن التقديرات الحالية مازالت غير مؤكدة إلى درجة يتعذر معها التخطيط الفعال وإثراء مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ بالصورة السليمة. ويقود البنك الدولي مع المساندة الأولية من جانب هولندا والمملكة المتحدة (وعبرت بلدان مانحة أخرى عن اهتمامها) دراسة عن الجوانب الاقتصادية العالمية للتكيف في البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية "لفهم كيفية تحديد إجراءات التكيف وترتيب أولوياتها وتقدير التكاليف المالية لضمان أن تكون خطط التنمية مرنة في التكيف مع المناخ". وسوف تتركز الدراسة على عدة بلدان وستقودها مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع عدة منظمات بحثية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

مساندة الغابات، وسبل كسب العيش، ومعالجة تغير المناخ من خلال تخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها

يفقد العالم نحو 13 مليون هكتار من الغابات كل عام. جزء كبير منها في المناطق المدارية للبلدان النامية. ويؤدي إزالة هذه الغابات إلى جانب أنشطة استخدام الأراضي الأخرى إلى ما يُقدَّر بنحو 20 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري السنوية. ويهدف برنامج شراكات كربون الغابات الذي يقوده البنك الدولي إلى تطوير قدرات البلدان للمشاركة في نظام من الحوافز الإيجابية لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وإلى تجربة مدفوعات الكربون من أجل تخفيض هذه الانبعاثات. وقد يستطيع برنامج تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، من خلال القياس والرصد والتقييم لخزونات الغابات المدارية الحالية، تعبئة تمويل كبير لقطاع الغابات. وتذهب التقديرات إلى أن خفضا نسبته 50 في المائة في أعمال إزالة الغابات المدارية (أو ما يعادل تفادي انبعاث 2.4 طن إجمالي من ثاني أكسيد الكربون سنويا) يشير ضمنا إلى الحاجة إلى 15 مليار دولار أمريكي سنويا لتمويل برنامج تخفيض الانبعاثات. وسوف يشجع برنامج شراكات كربون الغابات على بذل أنشطة الاستعداد في نحو 20 بلدا كثيرا منها في أفريقيا. وقد تستفيد بلدان حوض الكونغو استفادة كبيرة من برنامج تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. لكن سيكون من الضروري بذل جهد قوي لتنمية القدرات. ويسعى برنامج شراكات الكربون بالفعل مع بعض من هذه البلدان لتقوية قدراتها المؤسسية.

وبالإضافة إلى برنامج شراكات كربون الغابات، يقوم صندوق الكربون الحيوي بتجربة ثلاثة مشروعات مبتكرة مع خطط للمدفوعات لبرنامج تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في كولومبيا وهندوراس ومدغشقر. وفي مدغشقر، يعالج مشروع في شراكة مع الحكومة الوطنية ومنظمة الحفظ الدولية مسألة إزالة الغابات من خلال التشجيع على أنشطة سبل كسب العيش المستدامة في منطقة محمية جديدة. ومن المتوقع أن يساعد هذا المشروع على تجنب انبعاث ثمانية ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. ولدى صندوق الكربون الحيوي محفظة من أكثر من 20 مشروعا، سبعة منها في أفريقيا تشجع على التشجير وإعادة التشجير وذلك وفق ما ورد في منهجيات آليات التنمية النظيفة.

المصدر: مجموعة البنك الدولي

وصندوق البيئة العالمية والصناديق المتخصصة الأخرى. والقطاع الخاص ضروري لتحقيق تغطية واسعة على مستوى القطر وتعظيم المنافع المتصلة بالمنح والتنمية.

ويتجاوز نطاق المساعدات الإضافية التي تحتاج إليها البلدان النامية لتحقيق مكاسبها التنموية وتقدمها الاقتصادي في مواجهة تغير المناخ- بمراحل الموارد المتاحة من خلال الهيكل العالمي الحالي للمعونات المالية. والبنك الدولي ملتزم بالعمل مع عملاء المؤسسة الدولية للتنمية ومجتمع المانحين لتسهيل الوصول إلى المعارف الجديدة، والتكنولوجيا، والموارد المالية التي تساعد على خلق فرص جديدة للتنمية وتحسين دخول البلدان المتعاملة مع المؤسسة.

أكتوبر/تشرين الأول 2008.

<http://www.worldbank.org/ida>

والمعارف المتولدة من هذه الأنشطة التجريبية البرامج في المستقبل بموجب صندوق التكيف وكذلك البرامج التي تساندها المؤسسة الدولية للتنمية ويعززها التمويل الإضافي العالي التيسير وموارد المنح حينما تكون متاحة.

يتطلب التوفيق بين التنمية وتغير المناخ مزيدا من التعاون داخل أوساط التنمية

ويضيف تغير المناخ بعدا جديدا وتحديا آخر إلى فعالية المعونات. وعلى حين أن المؤسسة الدولية للتنمية تسجل أداء قويا في توصيل وإدارة المعونات، فإنه من الواضح أيضا أن فعاليتها ترتبط بما تحقق من تقدم في تنفيذ التنسيق والتوافق على المستوى القطري. فالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى، والجهات المانحة الثنائية.